No 4A العدد 4A
2026 آب Aug 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية

معايير الترجيح بين التوجيهات للآيات المشكلة نحوياً

م. بشار باقر يونس
جامعة تلعفر/ كلية التربية الأساسية/ قسم اللغة العربية
bashar.b.younes@uotelafer.edu.iq

الملخص:
يهدف هذا البحث إلى الكشف عن الأسس والمعايير التي اعتمدها النحويون في توجيه الآيات المشكلة نحوياً؛ نتيجة تعارض القواعد النحوية القائمة على المنهج المعياري مع النصوص الفصيحة كالقرآن الكريم، وقد اضطر العلماء إلى ذكر توجيهات للآيات المشكلة مبنية على معايير مختلفة أدى بالنتيجة إلى تعدد المعايير في الترجيح بينها.ومن خلال استقراء كتب النحويين والمفسرين تبين أن معايير الترجيح بين التوجيهات للآيات المشكلة نحوياً تنتظم في أربعة (السماع، القياس، المعنى، الصناعة اللفظية)، وما عداها هي فروع تندرج تحت واحد من هذه المعايير الأربعة، وهذه المعايير ليست على درجة واحدة من القوة، فبعضها يستند إلى أدلة لغوية صحيحة وبعضها لا يعدو كونها اجتهاداً شخصياً يصطدم بقواعد وأصول أخرى ثابتة.

الكلمات المفتاحية: التوجيه، الترجيح، معايير، المنهج المعياري، الآيات المشكلة

Criteria for Weighing Grammatical Interpretations of Syntactically Problematic Qur'anic Verses

Lect. Bashar Baqer Younus

Abstract

This study aims to identify the principles and criteria upon which Arab grammarians relied in interpreting Qur'anic verses that present grammatical difficulties. These difficulties arose from the apparent conflict between the grammatical rules established within the normative grammatical tradition and the eloquent linguistic evidence represented by the Holy Qur'an. Consequently, scholars proposed various grammatical interpretations of these problematic verses based on different criteria, which ultimately led to the emergence of multiple standards for evaluating and preferring one interpretation over another.

Through an inductive examination of the works of grammarians and Qur'anic exegetes, the study concludes that the criteria governing the preference among grammatical interpretations of problematic Qur'anic verses can be classified into four principal categories: transmitted linguistic evidence (samāʿ), analogy (qiyās), meaning (maʿnā), and formal grammatical structure (ṣināʿah lafẓiyyah). All other proposed criteria are subsidiary and can ultimately be subsumed under one of these four major categories. Furthermore, these criteria are not equal in evidential strength; some are founded upon authentic linguistic evidence, whereas others amount to little more than individual scholarly judgments that may conflict with established grammatical principles and linguistic foundations.

Keywords: syntactic interpretation, preference (tarjīḥ), criteria, normative approach, grammatically problematic Qur'anic verses.

No 4A العدد4A
2026 آب Aug 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

المقدمة

يعد القرآن الكريم أفصح النصوص العربية وأعلاها مرتبة في الاحتجاج اللغوي، وهو المصدر الأول عند العلماء في استنباط القواعد النحوية، إلى جانب كلام العرب من الشعر والنثر، وقد كان العرب يتكلمون على سجيتهم دون الرجوع إلى قواعد مدونة إلى ان انتشر اللحن بينهم لاختلاطهم بالأعاجم بعد انتشار الإسلام، فدفعهم الخوف على لغتهم من الاندثار والضياع إلى التفكير في وضع قواعد تسهم في حفظ اللغة العربية.

فأقبل العلماء على استقراء كلام العرب الفصحاء وفق المنهج المعياري بوضع شروط وضوابط مكانية وزمانية حددوا خلالها القبائل التي تكون مصدر هذه القواعد وفي فترة معينة، فوضعوا قواعدهم وفق هذه المعايير التي رسموها في أذهانهم، فجاءت قواعدهم مخالفة أحياناً لنصوص فصيحة هجروها في رحلتهم الاستقرائية للغة، وترتب على ذلك ظهور مواضع كثيرة في القرآن الكريم عدها النحويون من الآيات المشكلة من جهة الإعراب لمخالفتها لقواعدهم المطردة، لا لوجود خلل ونقص في القرآن الكريم، بل لتعارض تراكيبه مع قواعدهم النحوية المبنية على المنهج المعياري.

فكانت هذه الآيات موضع اهتمام النحويين والمفسرين والقراء منذ القرون الأولى فتناولها كل فريق وفق منهجه وأصوله، محاولاً استخدام الوجه النحوي الذي يرفع الإشكال ويبين انسجام الآية مع أساليب العرب سننها في كلامها، فنشأ نتيجة ذلك ما اصطلح عليه العلماء بـ (التوجيه النحوي)، وهو من اهم مجالات تداخل علوم النحو والقراءات والتفسير، فهو لا يقتصر على بيان الوجه الإعرابي بل يربطه بالقراءات والدلالة وغيرها.

ولم يكن توجيه العلماء للآية المشكلة مقصوراً على وجه واحد بل تعددت الأوجه النحوية وتنوعت بتعدد المناهج والأصول التي انطلقوا منها، فقد رجح بعضهم الوجه القائم على السماع من كلام العرب، وآثر آخر القياس النحوي، واختار ثالث وجهاً دلالياً يتوافق مع المعنى العام للآية، واستند رابع إلى قواعد وأصول نحوية يرى فيها مخرجاً لحل الإشكال المتعلق بالآية، فأصبحت الآيات المشكلة ميداناً واسعاً لاجتهادات نحوية تختلف في الوسائل والمعايير لكنها تتفق في غاية واحدة وهي المحافظة على سلامة التركيب القرآني دون الإقرار بضرورة مراجعة القواعد المبنية على المنهج المعياري.

وأسهم هذا التعدد في ظهور كتب ومؤلفات كثيرة في مجال إعراب القران ومعاني القرآن وشروح النحو وغيرها، فجاءت توجيهاتهم وترجيحاتهم للأوجه النحوية متناثرة بين ثنايا الكتب، ولم يُفرد لها كتباً خاصة تكشف عن الأصول والمعايير التي تحكم عملية الترجيح بينها.

وبعد استقراء الباحث للتوجيهات النحوية الواردة في الآيات المشكلة وموازنة الأدلة التي استند إليها العلماء في قبول بعض الأوجه ورد غيرها، تبين أن معايير الترجيح على كثرة عددها وتنوع صورها إلى أصول رئيسة تنتظمها، وقد انتهى الاستقراء إلى أن معايير الترجيح تعود في جوهرها إلى أربعة معايير رئيسة هي (معيار السماع) و(معيار القياس) و(معيار المعنى) و(معيار الصناعة النحوية)، وما عداها هي أجزاء تنطوي تحت هذه الأصول وفروع لمعيار أشمل.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من أنها تكشف عن الأسس التي اعتمدها النحويون في الموازنة بين الأوجه الإعرابية، وتبين طبيعة الأدلة التي استندوا إليها في ترجيح وجه على آخر، وتقوّم مدى فاعلية المعايير الترجيحية وقيمتها في بناء الأحكام النحوية، كما تسعى إلى جمع هذه المعايير المتناثرة في كتب النحو وإعراب القرآن والتفسير وتصنيفها وفق إطار منهجي يسهم في سد الفراغ العلمي في ظل غياب دراسة تجمع هذه المعايير وتدرسها دراسة مستقلة شاملة.

وفيما يأتي عرضٌ لهذه المعايير، مع بيان مفهوم كل معيار، ومستنده، وقوة الاحتجاج به، وأثره في اختيار الوجه الإعرابي الراجح، مع التمثيل لكل معيار ببعض الآيات المشكلة:

المعيار الأول: معيار السماع

No 4A العدد 4A
2026 آب Aug 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية

المراد بالسماع في الدرس النحوي الاستشهاد بما نُقل عن العرب من كلامهم الفصيح المنظوم والمنثور، ويشمل القرآن الكريم، والقراءات المتواترة، والحديث النبوي وكلام العرب من الشعر والخطب والأمثال وغيرها، في الفترة التي حددها النحاة للاحتجاج اللغوي والاعتماد عليه في بناء القواعد النحوية، فقد جعلوا إبراهيم بن هرمة القرشي (١٧٦هـ) آخر شاعر يُحتج بشعره (السيوطي، ١٩٨٩: ١٢٢-١٢٣).

يقول السيوطي (ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القران، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم وكافر) (السيوطي، ١٩٨٩: ٦٧) ، ويعد الأهم بين أصول النحو والباب الأشهر في اللغة، ويقر أبو علي الفارسي أن السماع إذا تعارض مع القياس يُؤخذ به ولا يُلتف إلى القياس (البغدادي، ١٩٩٧: ٤٢١/٨).

ومن نماذج الترجيح بين التوجيهات للآيات المشكلة على أساس السماع ما جاء في الإشكال النحوي المتعلق بقوله تعالى (إنْ هذان لساحران)، فقد وردت فيها قراءة سبعية (إنَّ هذان لساحران) بتشديد نون (إنّ) وبالألف في (هذان) وهي قراءة نافع وابن عامر والحمزة والكسائي، وهي تخالف الإعراب من جهة مجيء اسم (إنّ) وهو (هذان) وخبره (لساحران) مرفوعين وكان ينبغي أن يكون اسمها منصوبا (هذين).

وذهب بعض النحويين إلى توجيه الآية اعتمادا على السماع بحمله على لغة قبيلة بني الحارث والقبائل المجاورة لها ككنانة وخثعم وزبيد وغيرها من قبال اليمن، فهذه القبائل تجعل المثنى بالألف رفعاً ونصباً وجراً، فيقولون (حضر الزيدان) و(رأيتُ الزيدان) و(مررتُ بالزيدان) (النحاس، ٢٠٠١: ٤٥/٣)، واستشهدوا لها بأبيات منها قول الشاعر (البغدادي، ١٩٩٧: ٤٥٣/٧):

إنّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاه

فقد ذهب الزجاج إلى أن هذا الوجه أجود ما قيل في توجيه الآية بعد الوجه القائل بأنها جاءت بمعنى (نعم)، قال (والذي عندي – والله أعلم- وكنت عرضته على عالمينا محمد بن يزيد وعلى إسماعيل بن إسحاق بن حما بن زيد القاضي فقبلاه وذكرا أنه أجود ما سمعاه في هذا، وهو (أنَّ) قد وقعت موقع (نعم) وأن اللام وقعت موقعها، وأن المعنى هذان لهما ساحران والذي يليه في الجودة مذهب بني كنانة في ترك ألف التثنية على هيئة واحدة؛ لأن حق الألف أن تدل على الاثنين، وكان حقها ألا تتغير كما لم تتغير ألف رحى وعصى، ولكن كان نقلها إلى الياء في النصب والخفض أبين وأفضل للتمييز بين المرفوع والمنصوب والمجرور) (الزجاج: ١٩٨٨: ٣٦٣/٣-٣٦٤).

ويرجح النحاس – كما نقل عنه القرطبي- توجيه الآية بحملها على هذه اللغة معتبراً هذا الوجه أحسن ما حملت عليه الآية؛ ويعلل ذلك بثبوت هذه اللغة وشهرتها، فهي ليست لغة شاذة أو مبتدعة بل لغة معروفة عند العرب، والسبب الآخر أن هذه اللغة منقولة عن العرب من قبل العلماء الثقات كأبي زيد الانصاري الذي قال بأنه هو المقصود في قول سيبويه (حدثني من أثق بيه) (القرطبي، ١٩٦٤: ٢١٧/١١)، وكذلك الأخفش وهو من رؤساء اللغة، والكسائي والفراء وهما إمامان من أئمة مدرسة الكوفة.

وممن اختار هذا التوجيه أبو حيان الذي حمله على لغة بني الحارث، ثم يحاول تعزيز هذا الوجه بتوسيع دائرة القبائل الفصيحة التي نطقت بهذه الظاهرة ووافقت بني الحارث في هذه اللغة، فيذكر زبيد وخثعم وهمدان وكنانة، وبني العنبر وبني الهجيم وبطون من ربيعة، مستنداً إلى روايات علماء اللغة كأبي الخطاب والكسائي وأبي زيد، فهو لم يكتفِ بذكر مصدر واحد للظاهرة بل يجمع شواهد متعددة من القبائل التي يصفها بالفصاحة ليقوي مكانة هذه اللغة بين اللغات المسموعة.

ثم ينقل موقف المبرد الذي أنكر هذه اللغة ولم يجزها لا في شعر ولا في نثر، ورفض هذه اللغة التي خالفت القياس المشهور حتى لو جاء المسموع عن العرب، ثم يعارض موقف المبرد من اللغة بقوله (محجوج) أي أن اللغة منقولة عن طوائف العرب الفصحاء، وأن السماع مقدم على القياس متى ما ثبت النقل الصحيح عن الفصحاء.

ويقدم أبو حيان دليلاً صوتياً يؤكد فيه حجية هذه اللغة، فينقل عن أبي زيد سماعه عن العرب قلب كل ياء مفتوح ما قبلها إلى ألف، وهذا يفسر بقاء ألف التثنية في حالتي النص والجر في هذه اللغة.

هكذا يتدرج أبو حيان في تقديم الأدلة والشواهد على حجية هذه اللغة ليبرر ترجيحه لها في توجيه الآية موضع الإشكال، فيذكر عبارات يصرح بها ترجيحه هذا بقوله (وأحسن ما خرّج عليه قوله تعالى (إنَّ هذان لساحران) في قراءة من قرأ (هذان) بالألف من قراء السبعة حمله على هذه اللغة) (أبو حيان، (د.ت): ٢٤٨/١)، ويقول في البحر المحيط (والذي نختاره في هذه القراءة أنها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائماً وهي لغة ...) (أبو حيان: ١٩٩٩: ٢٥٠/٧) فيعدد تلك اللغات التي عرضنا لها قبل قليل.

وعدّ ابن ام قاسم المرادي هذا الوجه أحسن ما خرج عليه هذه القراءة، فقد ذكر وجود لغة أخرى تلزم المثنى الألف رفعاً ونصباً وجراً نسبها إلى بني الحارث بن كعب وقبائل أخرى، ثم نقل رأي المبرد في إنكاره لهذه اللغة ثم رده بالإجمال بقوله إنه محجوج بنقل الأئمة، ثم قال (وهو أحسن ما خرج عليه قراءة "إنْ هذان لساحران") (المرادي:٢٠٠٨: ٣٣٠/١).

يتضح مما سبق أن منهج هؤلاء النحاة وغيرهم يقوم على أصل معتبر عند النحاة، وهو الترجيح على أساس السماع المنقول عن العرب الفصحاء بأسانيد موثوقة، فتعدد القبائل التي نسبت إليها هذه اللغة وتعدد العلماء الناقلين لها يقوي كونها لغة فصيحة معروفة لدى العرب وتصلح للاحتجاج بها وحمل الآية عليها أولى من التوجيهات الأخرى بحسب بعض النحاة.

المعيار الثاني: معيار القياس

القياس هو أحد أهم الأصول التي قام عليها النحو العربي، فقد اعتمد عليه النحويون في تقنين القواعد النحوية المستنبطة من كلام العرب وتعميمها، وهو إلحاق غير المنقول بالمنقول عندما يشتركان في العلة (السيوطي، ١٩٨٩: ١٧٥)، وقد حظي بأهمية كبيرة عند البصريين حتى أصبح أحد اهم مصادر التقعيد النحوي، في حين توسع الكوفيون في السماع فكانوا أكثر قبولاً لما ورد عن العرب وأقل تشدداً في استعمال القياس.

ومن ترجيحاتهم بين التوجيهات للآيات المشكلة نحوياً اعتماداً على القياس ما يتعلق بتوجيه الآية (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ) (سورة البقرة: ٦٢)، فقد وردت كلمة (والصابئون) مرفوعة بالرغم من كونها معطوفة على المنصوب (الذين) لكونها اسم (إنّ)، وحسب قواعد النحاة كان ينبغي أن يكون منصوباً لمجيئه قبل تمام الخبر.

فقد تعددت توجيهات العلماء للإشكال المتعلق بالآية، فذهب الكسائي والفراء وهما من أبرز أعلام المدرسة الكوفية إلى أن قوله تعالى (الذين آمنوا) كان في موضع رفع مبتدأ قبل دخول (إنّ) عليه، فيبقى هذا الموضع معتبَراً يصح العطف عليه، فدخول (إنّ) على الجملة الاسمية لا يزيل الموضع الأصلي للجملة بل يضيف عليه إعراباً لفظياً آخر وهو النصب، مع بقاء الموضع الأصلي للجملة وهو الرفع في التقدير؛ وبذلك يجوز العطف على أحد الاعتبارين:

١- (العطف على اللفظ) فيكون المعطوف منصوباً وهو القياس.

٢- (العطف على المعنى) فيكون المعطوف مرفوعاً كما في آية (والصابئون).

وهناك فرق بين رأي الكسائي والفراء في المسألة، فالكسائي يجيز العطف على الموضع مطلقاً دون شروط، سواء أكان (اسم إنّ) يظهر فيه الإعراب كالأسماء الصحيحة المعربة، أو مما خفي فيه الإعراب كالأسماء المبنية والمنتهية بالألف والياء مما لا يظهر عليه أثر النصب، أما الفراء فيشترط لذلك أن يكون الاسم مما يخفى فيه الإعراب كما في اسم (إنّ) في الآية وهي كلمة (الذين) وهي اسم موصول مبني لا

تظهر عليه الحركات الإعرابية، فيتحقق بذلك شرط الفراء، كما يتحقق ذلك عند الكسائي الذي لا يشترط لوقوعه أي شرط (ابن الأنباري، ٢٠٠٣: ١٥١).

ورفض البصريون مثل هذا التوجيه وعللوا رفضهم بأن العطف على اسم (إنّ) بالرفع لا يجوز قبل تمام الخبر مستدلين عليه بأدلة فصلها ابن الأنباري في إنصافه.

أما الكوفيون فيرون أن العطف على الموضع قبل تمام الخبر جائز، واستدلوا عليه بأدلة منها القياس، فقد احتجوا بأن النحويين أجمعوا على جواز العطف على موضع (اسم لا النافية للجنس) قبل تمام الخبر مثل (لا رجلَ وامرأة أفضل منك)، فقد جاز رفع (امرأةٌ) رغم كونها معطوفة على (اسم لا)، كذلك يجوز رفع المعطوف بعد (إنّ) لأنهما يتشابهان في العمل، بالرغم من كون أحدهما للإثبات والآخر للنفي، فالعرب تقيس الشيء على ضده كما تقيسه على نظيره.

واستدلوا كذلك بأنه إذا جاز العطف على الاسم قبل تمام الخبر جاز العطف عليه بعد تمام الخبر، فلا فرق بين الحالتين عندهم؛ ويقوم هذا الاستدلال على أصل نحوي عند الكوفيين مفاده أن (إنَّ) لا تعمل في الخبر، وأن الخبر يبقى مرفوعاً بالعامل الذي رفعه قبل دخول الأداة عليه، وبذلك فإن رفع المعطوف لا يؤدي إلى اجتماع عاملين في الخبر، نتيجة لذلك فإن العطف على الموضع بالرفع قبل تمام الخبر صحيح من جهة القياس (ابن الأنباري، ٢٠٠٣: ١٥١-١٥٢).

واستنادا إلى هذا القياس الكوفي فإن رفع (الصابئون) في الآية قبل تمام الخبر من قبيل العطف على الموضع، وهذا التوجيه هو الذي ذهب إليه الكسائي والفراء وهما من أبرز علماء المدرسة الكوفية.

وذهب الأخفش إلى أن النصب في (والصابئين) هو القياس كما ورد في آية أخرى وهي قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) (سورة البقرة: ٦٢)، أما الرفع فيرى أن قوله تعالى (إنّ الذين آمنوا) مرفوع في المعنى، ويستدل عليه بقوله إن الجملتين (إنّ زيداً منطلقٌ) و(زيدٌ منطلقٌ) سواءٌ في المعنى، رغم اختلاف الجملتين في الإعراب، لكنه يرى أن العطف عليه بالرفع بعد الخبر أحسن وأكثر(الاخفش الأوسط، ١٩٩٠: ٢٨٥/١).

وبناء على ما ذكر فإذا عُطف على اسم (إنّ) جاز في الاسم المعطوف أن يعامل بالمعنى، فيُرفع بالنظر إلى كونه مبتدأ في الأصل قبل دخول (إنّ) عليه، ويقرر الأخفش أن العطف على المعنى (أحسن وأكثر) إذا جاء المعطوف بعد الخبر ويمثل لذلك بجملة (إنّ زيداً منطلقٌ وعمرو).

المعيار الثالث: معيار المعنى

يعد المعنى من أبرز المعايير التي اعتمدها النحويون في الترجيح بين التوجيهات للآيات المشكلة نحوياً، فلم يقتصر اهتمامهم على سلامة الوجه الإعرابي، بل تجاوز ذلك إلى التركيز على مدى ما يحققه ذلك من أثر في المعنى، فكثيراً ما يرجحون وجهاً على أوجه أخرى لكونه أسلم من فساد المعنى وأوفق في السياق، وإن كان الوجه المرجوح جائزاً من جهة الصناعة النحوية.

ومن أبرز صور الترجيح بين التوجيهات للآيات المشكلة نحوياً على أساس المعنى ما جاء في الإشكال النحوي المتعلق بقوله تعالى (لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا) (سورة النساء: ١٦٢)، فقد قرأ الجمهور (والمقيمين) بالنصب وهي كذلك في مصحف أبيّ (العكبري، (د.ت) : ٤٠٧/١)، (القرطبي، ١٩٦٤: ١٣/٦)، ويفترض بحسب ظاهر الإعراب أن تكون مرفوعة لكونها معطوفة على المرفوع قبلها، لكنها جاءت بالنصب وهو مشكل من جهة الإعراب؛ لذا تعددت التوجيهات لها بحسب المعايير المختلفة.

ومن أهم معايير الترجيح القائمة على المعنى ما ذهب إليه سيبويه إذ حمل النصب على إرادة معنى المدح وقدّر لذلك فعلاً محذوفاً تقديره (أمدح المقيمين)، وبذلك يكون الاسم المنصوب (المقيمين) مفعولاً لفعل

No 4A العدد 4A
2026 آب Aug 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية

المدح لا معطوفاً على ما قبله، وقد عقد لذلك باباً في كتابه سماه (باب ما ينتصب على التعظيم والمدح) (سيبويه، ١٩٨٨: ٦٢/٢) ضمّن فيه مثل هذا التركيب، وبيّن أن العرب تعدل عن النسق الأعرابي المألوف إلى القطع بالنصب أرادت لفت الانتباه إلى المنعوت وإظهاره بصورة بارزة تستحق العناية والاهتمام، وأورد لذلك بعض الشواهد من كلام العرب المنظوم والمنثور.

وهذا الوجه وإن كان يتضمن تقدير عامل محذوف، إلا أن الغاية من اختياره هو تحقيق دلالة مخصوصة لا يؤديها العطف على ما قبلها، فلو قيل (والمقيمون الصلاة) لما أشعر بالمدح والثناء بقدر ما يؤديه النصب (والمقيمين الصلاة)، فالغرض الدلالي هو الباعث على هذا التوجيه وتقدير الفعل (أمدح) هو وسيلة لتحقيق هذه الغاية، ورجح هذا القول المنتجب الهمذاني لأسباب منها أنه قول سيبويه، قال (و{الْمُقِيمِينَ}: منصوب على المدح لبيان فضل الصلاة عند صاحب الكتاب... والمختار الوجه الأول، لما للقوم في النصب على الاختصاص والمدح من الانحراف والميل، ولسلامته من الطعن والرد، ولكونه قول صاحب الكتاب، والقول ما قالت حَذام) (الهمذاني، ٢٠٠٦: ٢٧٧/٢-٢٧٨).

واعترض الكسائي على هذا الرأي بقوله إن العرب تنصب على المدح بعد تمام الخبر، والخبر لم يتم هنا، فقوله (لكن الراسخون في العلم) يحتاج إلى خبر وخبره هو (أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً) (الرازي، ١٩٩٩: ٢٦٥/١١).

والملاحظ أن الشواهد التي استشهد بها سيبويه على القطع على النعت أغلبها تتعلق بالنعت وبعضها بالبدل، ولا نجد فيها ما يدل على جواز وقوع القطع على المدح مع العطف، كما أن الشواهد التي ذكرها اختلف النحويون والمفسرون في توجيهها وبعضها تعددت فيها الروايات وبعض هذه الروايات لا شاهد فيها على المسألة.

ومن صور هذا المعيار ما جاء في قوله تعالى (لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ) (سورة البقرة: ١٧٧)، فقد حمل بعض العلماء النصب في (والصابرين) على النصب على المدح بالرغم من كونه معطوفاً على المرفوع (والموفون) لإبراز منزلة الصبر وبيان فضله وعظيم مقامه، وهو كسابقه توجيه يقوم على أساس المعنى (الراغب، ١٩٩٩: ٣٧٨/١)، (الآلوسي، ١٩٩٤: ٤٤٤/١).

ومن أهم أوجه الترجيح اعتماداً على معيار المعنى ما ذهب إليه السامرائي في توجيه آية (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى)، فقد اختار الوجه القائل إن (الصابئون) معطوف على محل اسم (إنّ)، ومحله الرفع قبل دخول (إنّ) عليه، وحاول بيان الأثر الدلالي المترتب على الرفع دون النصب (السامرائي، ٢٠٠٠: ٣٣٩/١).

فالسامرائي يرى أن الفرق بين الرفع والنصب ليس فرقاً في الإعراب فحسب، بل يترتب عليه أثر دلالي وفرق في المعنى يتمثل هذا الفرق في درجة التوكيد بين الإعرابين، فالعطف بالنصب يكون على إرادة عمل (إنّ)، وبالتالي فإن العطف في هذه الحال يشمل كل المعطوفات بنفس الدرجة من التوكيد مثل قولنا (إنّ محمداً مسافرٌ وخالداً)، فمجيء (خالداً) معطوفاً بالنصب على اسم (إنّ) يمنحه توكيداً كتوكيد المعطوف (محمداً) تماما، أما العطف بالرفع فعلى غير إرادة عمل (إنّ)، وهذا يعني أن المعطوف أقل توكيداً من المعطوف عليه، كقولنا (إنّ محمداً مسافرٌ وخالدٌ) فالمعطوف (خالدٌ) غير مؤكد بعكس المثال السابق.

ثم يؤكد المعنى السابق بشاهد من القرآن تمثل في قوله تعالى (وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) (سورة التوبة:٣)، فقد عطف (رسولُه) بالرفع على اسم (إنّ)

مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
العدد 4A 4A
آب 2026 Aug 2026

المنصوب (اللهَ)، ويفسر ذلك بأن براءة الله وبراءة رسوله ليستا بمنزلة واحدة، فبراءة الرسول أقل توكيداً لأنها تابعة لبراءة الله.

والاستدلال بآية البراءة على آية (الصابئون) غير تام من جهة اللفظ والمعنى:

أما اللفظ فلكون آية البراءة عطفت (ورسولُه) بالرفع على المنصوب بعد استكمال الخبر (بريء)، فهو بذلك يتطابق مع القاعدة النحوية القائلة بجواز العطف بالرفع على المنصوب بعد استكمال الخبر، أما آية (والصابئون) فقد عطف بالرفع على المنصوب قبل استكمال الخبر وهو الأمر الذي لا يجيزه النحويون (العكبري، (د.ت): ٤٥١/١).

والفرق من جهة المعنى بين الآتين واضح، فهو يقرر أن براءة الرسول تابعة لبراءة الله فتكون الحاجة لتوكيده أقل، وهذا الامر لا ينطبق على آية (والصابئون)؛ لأن الصابئون من أشد الفرق ضلالاً؛ وقد سموا بالصابئين لأنهم صبئوا عن الأديان كلها كما يقول المفسرون (الزمخشري، ١٩٨٧: ٦٦١/١) وهذا الاستغراق في الضلال يولّد الشك لدى البعض حول دخولهم في زمرة من يشملهم هذا الوعد، فيحتاج دفع هذا الوهم توكيدً أقوى لبيان أن عفو الله يشملهم وإن كانوا أبعد الفرق ضلالاً حتى لا يستولي عليهم اليأس، يقول ابن عاشور (فَإِنَّ الصَّابِئِينَ يَكَادُونَ يَيْأَسُونَ مِنْ هَذَا الْحُكْمِ أَوْ يَيْأَسُ مِنْهُمْ مَنْ يَسْمَعُ الْحُكْمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ. فَنَبَّهَ الْكُلَّ عَلَى أَنَّ عَفْوَ اللَّهِ عَظِيمٌ لَا يَضِيقُ عَنْ شُمُولِهِمْ) (ابن عاشور، ١٩٨٤: ٢٧١/٦).

كما جاءت كلمة (والصابئين) بالنصب في موضع قرآني آخر من سورة البقرة ، وهو قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) (سورة البقرة:٦٢)، وهذا يُبطل استدلال السامرائي الذي ربط بين رفع كلمة (والصابئون) في سورة المائدة وبين قلة الحاجة إلى توكيدهم، فالعطف بالنصب (والصابئين) في آية البقرة يفيد توكيد دخولهم في الحكم كما يقول السامرائي، فكيف ينسجم ذلك مع ادعائه بأن الرفع يعود إلى ضعف الحاجة إلى توكيدهم !!

يتضح من هذا أن معيار التوجيه للآية عند السامرائي ليس القاعدة النحوية وإنما الأثر الدلالي الذي يترتب على اختيار أحد الوجهين الإعرابيين، فالترجيح بين الرفع والنصب عند السامرائي مبني على يؤديه كل منهما من معنى، فاختلاف الإعراب عنده وسيلة لاختلاف درجات التوكيد، فهو لم يختر الرفع لأنه أقرب إلى الصناعة النحوية بل اختار النصب؛ لأن (الصابئون) أكثر ضلالاً من الفرق الأخرى فجاءت أقل توكيداً منها، وبالتالي فإن هذا التوجيه يقوم على معيار المعنى كما هو معلوم.

المعيار الرابع: معيار الصناعة النحوية

من معايير الترجيح عند النحويين في تخريج الآيات المشكلة نحوياً لجوؤهم إلى التوجيهات القائمة على الصناعة اللفظية المحضة، والمقصود بهذا النوع من التوجيه أن يصاغ تأويل شكلي ظاهري للنص القرآني، يهدف إلى الحفاظ على استقامة القواعد النحوية وضبط صور الأعراب في الظاهر كالتقديم والتأخير والحذف والتقدير وغيرها من أساليب الصناعة اللفظية من غير أن يترتب على هذا التوجيه أي أثر في المعنى ، ومن أبرز صور هذا المعيار ما ورد في توجيه الإشكال النحوي المتعلق بقوله تعالى (وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا أمما) (سورة الأعراف:١٦٠)، فالإشكال النحوي في الآية يتمثل في جهتين:

١- إن العدد (١٢) يطالق المعدود في التذكير والتأنيث، والمعدود هنا (أسباطاً) ومفرده (سبط) وهو مذكر، وكان ينبغي حسب قواعد النحويين أن يستعمل معه (اثني) بصيغة المذكر لكنه جاء بصيغة المؤنث (اثنتي) فخالف معدوده في التذكير والتأنيث.

٢- إن تمييز العدد (١٢) يكون مفرداً منصوباً، والملاحظ أنه جاء في الآية جمعاً (أسباطاً) وكان ينبغي حسب قواعد النحويين أن يأتي مفرداً (سبطاً)، فخالف بذلك القاعدة المقررة عند جمهور النحويين.

وقد تعدد توجيهات النحويين للإشكال المذكور في الآية فجاء بعض توجيهاتهم متوافقة مع الصناعة النحوية غايتها الحفاظ على سلامة القواعد النحوية بتبرير الإشكال والمخالفة، وتنوعت التوجيهات اللفظية بين التقدير لمحذوف وبين وتغيير في ترتيب الكلمات بالتقديم والتأخير وبين حمل الإشكال على قاعدة نحوية معينة.

ومن التوجيهات التي قامت على تقدير محذوف في الآية ما ذهب إليه النحاس، فقد قدّر كلمة (فرقةً) أو (أمة) بعد (اثنتي عشرة) وجعلها هي المعدود، فيكون التقدير (فقطّعناهم اثنتي عشرة فرقة أسباطاً أمماً)، ويكون (أسباطاً) بدلاً من (فرقةً)، و(أمماً) نعت لـ(أسباطاً) (النحاس،٢٠٠١: ٧٦/٢)، وبهذا التوجيه حاول تبرير مجيء العدد (اثنتي عشرة) مؤنثاً وكذلك حاول التخلص من الإشكال المترتب على مجيء المعدود (أسباطاً) جمعاً.

واعترض بعضهم على هذا التوجيه بقوله إن العدد والمعدود متلازمان ولا يجوز أن يرتبط العدد (اثنتي عشرة) بكلمة (أسباطاً) وهو ليس المعدود، وأجازوا مثل هذا التقدير مع تقديم كلمة (فرقةً) على (اثنتي عشرة) والتقدير (وقطعناهم فرقاً اثنتي عشرة أسباطاً) (الطبري، ٢٠٠١: ٥٠٢/١٠).

والقول بأن (أسباطاً) بدل من (اثنتي عشرة) مشكل كذلك؛ لأن المبدل منه في نية الطرح غالباً، ولو طُرح المبدل منه (اثنتي عشرة) وبقي البدل (أسباطاً) لم نعرف العدد المقصود، فكلمة (أسباطاً) لوحدها لا تدل على العدد، ولا بد معها من ذكر العدد، فهي لا تصلح أن تكون بدلاً من العدد في الآية (الأزهري، ٢٠٠٠: ٤٦٢/٢).

ومن صور التوجيه اللفظي القائم على التقديم والتأخير ما ذكره بعض العلماء في أن نظم الآية السابقة لم يكن على الترتيب الظاهر، بل بتغيير ترتيب الكلمات بتقديم (أسباطاً أمماً) على العدد (اثنتي عشرة) فيكون التقدير (وقطّعناهم أسباطاً أمماً اثنتي عشرة) (البغوي، ١٩٩٩: ٢٤١/٢).

ومن نماذج الترجيح على أساس الصناعة النحوية ما ذهب إليه الخليل وسيبويه في توجيه قوله تعالى (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى) فقد رجحا رفع (الصابئون) على الابتداء وتقدير خبر له وهو على نية التأخير، والتقدير (إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون كذلك) (الرازي، ١٩٩٩: ٤٠٢/١٢). وهذا التوجيه يتضمن ركنين من أركان الصناعة النحوية، أولهما التقديم والتأخير؛ إذ أخّر المبتدأ (والصابئون) عن موضعه في التركيب، والثاني الحذف والتقدير؛ إذ قدر له خبراً (كذلك) دلّ عليه خبر الجملة السابقة، وهذا التوجيه استحسنه بعضهم ورجحه على غيره من الأوجه (ابن أبي زمنين، ٢٠٠٢: ٣٨/٢-٣٩).

وهذا التوجيه فيه تكلف واضح وقد اجتمع فيه الحذف والتقدير مع التقدم والتأخير، فهو وإن كان ممكناً من جهة اللفظ إلا أنه يقوم على افتراضات تقديرية وعدول عن الظاهر دون وجود مقتض ولا دليل يؤيده، فزيادة الافتراضات التقديرية تُضعف قوته الترجيحية وتجعله أقرب إلى التكلف منه إلى ظاهر النظم.

وقد تبين من استقراء النماذج السابقة أن النحويين كثيراً ما يستعينون بالصناعة اللفظية لحل الإشكالات النحوية في الآيات القرآنية، وهذا المعيار يعتمد بشكل كبير على اجتهاد النحوي في تصور التراكيب، ولا يعتمد على دليل لغوي صريح كما في السماع، وكلما كان التقدير يسيراً وتؤيده القرائن كان مقبولاً وأقرب إلى الواقع اللغوي، وكلما كان فيه إفراط وتكلف وابتعاد عن ظاهرة النظم أصبح ضعيفا وغير مقبول.

واضح أن هذه التوجيهات وضعت لأجل الحفاظ على الصناعة النحوية ولا تغير من المعنى شيء، فليس ثمة ما يدعو إلى تقدير محذوف في الآية، فعدم التقدير أولى من التقدير (درويش، ١٩٩٤: ٤٠٤/٥). ، والأكثر من ذلك ان بعض هذه التوجيهات فيها دلالة على أن كتاب الله بهذا الترتيب غير صحيح، ويكون صحيحاً بتفكيك نظمه وتغيير ترتيبه (الرازي، ١٩٩٩: ٤٠٢/١٢).

الخاتمة: يمكن إجمال أهم النتائج التي توصل إليها البحث

١- تضمن القرآن الكريم إشكالات نحوية تمثلت في وجود آيات خالفت القواعد النحوية المطردة التي وضعها النحويون الأوائل، وقد أقر العلماء بهذه الإشكالات وقدموا لها توجيهات كثيرة لأجل حل الإشكالات.

٢- تعددت توجيهات النحويين لمعالجة الإشكالات النحوية في القرآن وتناولها النحويون وفق المناهج والأصول التي يتبعونها والمدارس التي ينتمون إليها، وبعضهم جمع بين مناهج المدرسة البصرية والكوفية كالأخفش في توجيهه لآية (والصابئون)، فقد ذهب إلى أن العطف بالرفع بعد الخبر أحسن وأكثر.

٣- ذكر النحويون توجيهات كثيرة للإشكالات النحوية في القرآن ويمكن أن تنتظم كل هذه التوجيهات في أربعة معايير هي (السماع) و(القياس) و(المعنى) و(الصنعة النحوية)، وما عداها هي فروع تنتمي إلى أحد هذه الأصول.

٤- اتسم كثير من هذه التوجيهات بالضعف والتعارض مع قواعد وأصول أخرى، فضلاً عن كون بعضها موضع خلاف بين المدارس النحوية وبين النحويين المنتمين إلى المدرسة نفسها.

٥- أكثر المعايير حضوراً في مجال توجيه الآيات المشكلة نحوياً هو معيار الصنعة النحوية، فقد حاول النحويون التوفيق بين النصوص القرآنية المقدسة وبين قواعدهم بحملها على وجه نحوي حتى لو كان شاذاً أو لا يغير من المعنى شيء، وأقل المعايير وروداً هو معيار المعنى.

٦- إن مخالفة القرآن الكريم لقواعد النحويين المطردة في مواضع كثيرة تدل على أن منهج اللغويين والنحويين تتسم بكثير من الثغرات وقواعدهم النحوية لا تمثل كل الأساليب العربية في الكلام.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١- **ابن أبي زمنين**، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري الإلبيري، المعروف بابن أبي زمنين (٢٠٠٢م)، *تفسير القرآن العزيز*، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، ومحمد بن مصطفى الكنز، ط:١، الفاروق الحديثة، القاهرة- مصر.

٢- **ابن الأنباري**، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات كمال الدين الأنباري (٢٠٠٣م)، *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*، ط:١، المكتبة العصرية.

٣- **ابن عاشور**، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (١٩٨٤م)، *التحرير والتنوير: تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد*، الدار التونسية للنشر، تونس.

٤- **أبو حيان الأندلسي**، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (د.ت)، *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق (الأجزاء ١–٥)، ودار كنوز إشبيليا (بقية الأجزاء).

٥- **أبو حيان الأندلسي**، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (١٩٩٩م)، *البحر المحيط في التفسير*، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت.

٦- **الأخفش الأوسط**، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي (١٩٩٠م)، *معاني القرآن*، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط:١، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٧- **الأزهري**، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري (٢٠٠٠م)، *شرح التصريح على التوضيح (التصريح بمضمون التوضيح في النحو)*، ط:١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٨- **الألوسي**، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (١٩٩٤م)، *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني*، تحقيق: علي عبد الباري عطية، ط:١، دار الكتب العلمية، بيروت.

٩- **البغدادي**، عبد القادر بن عمر البغدادي (١٩٩٧م)، *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط:٤، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٠- **البغوي**، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي (١٩٩٩م)، *معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)*، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط:١، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١١- **درويش**، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (١٩٩٤م)، *إعراب* القرآن وبيانه، ط:٤، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص، سورية؛ دار اليمامة، دمشق، بيروت؛ دار ابن كثير، دمشق، بيروت.
١٢- **الرازي**، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي (١٩٩٩م)، *مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)*، ط:٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٣- **الراغب الأصفهاني**، أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني (١٩٩٩م)، *تفسير الراغب الأصفهاني*، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني، ط:١، كلية الآداب، جامعة طنطا.
١٤- **الزجاج**، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (١٩٨٨م)، *معاني القرآن وإعرابه*، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط:١، عالم الكتب، بيروت.
١٥- **الزمخشري**، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، جار الله (١٩٨٧م)، *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل*، ط:٣، دار الكتاب العربي، بيروت.
١٦- **السامرائي**، فاضل صالح السامرائي (٢٠٠٠م)، *معاني النحو*، ط:١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.
١٧- **سيبويه**، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (١٩٨٨م)، *الكتاب*، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط:٣، مكتبة الخانجي، القاهرة.
١٨- **السيوطي**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (١٩٨٩م)، *الاقتراح في أصول النحو وجدله*، تحقيق وشرح: د. محمود فجال، دار القلم، دمشق.
١٩- **الطبري**، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (٢٠٠١م)، *جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)*، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر وإشراف د. عبد السند حسن يمامة، ط:١، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
٢٠- **العكبري**، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (د.ت)، *التبيان في إعراب القرآن*، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٢١- **القرطبي**، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي (١٩٦٤م)، *الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)*، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، ط:٢، دار الكتب المصرية، القاهرة
٢٢- **المرادي**، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (٢٠٠٨م)، *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط:١، دار الفكر العربي.
٢٣- **النحاس**، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (٢٠٠١م)، *إعراب القرآن*، وضع حواشيه وعلّق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط:١، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٤- **الهمذاني**، المنتجب بن أبي العز الهمذاني (٢٠٠٦م)، *الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد*، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، ط:١، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.